التخطيط الإقليمى كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية فى السودان: دراسة تحليلية

د.محمد عبد الله محمد احمد
أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة الامام المهدي، السودان

الملخص

تهدف الورقة من خلال طرحها لموضوع التخطيط الإقليمي، الذي يهتم بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وكيفية استغلالها بالصورة المثلي لإحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أقاليم الدولة. والي معرفة دور التخطيط الإقليمي ومشاريع التنمية الإقليمية في السودان في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي لاستقراء الواقع. واعتمدت الورقة علي المصادر الثانوية مثل خطط وبرامج التنمية الخمسية والعشرية والنشرات في الدوريات المتخصصة.

وخلصت الورقة إلي إن خطط وبرامج التنمية في السودان ركزت علي التنمية القطاعية، ولم تهتم بالتخطيط للتنمية الإقليمية من خلال التوزيع العادل للاستثمارات علي أقاليم السودان المختلفة، الشيء الذي أدى إلي تدهور التنمية في بعض أقاليم السودان وما ترتب علي ذلك من ظهور الحركات المتمردة في تلك الأقاليم والمناطق (الشرق والغرب) مطالبةً بتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية في مناطقها.واوصت الورقة بترسيخ البعد الإقليمي في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية بهدف تحقيق الإنماء الإقليمي والحضري المتوازن وتحقيق العدالة الاجتماعية في السودان. وان التخطيط التنموي الإقليمي هو الإطار الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ولايات وأقاليم السودان المختلفة.

Abstract

This paper aims to explore regional planning, which focuses on studying available natural and human resources and how to optimally utilize them to achieve economic development and social justice across all regions of the country. It also seeks to understand the role of regional planning and regional development projects in Sudan in achieving political, economic, and social stability for urban and rural communities.

The study employs historical, descriptive, and analytical methodologies to examine the current situation. It relies on secondary sources such as five-year and ten-year development plans and programs, as well as publications in specialized journals.

The paper concludes that development plans and programs in Sudan have focused on sectoral development, neglecting regional development planning through the equitable distribution of investments across Sudan's various regions. This has led to the decline of development in some Sudanese regions and the subsequent emergence of rebel movements in those areas (East and West), demanding development and social justice.

The paper recommends integrating the regional dimension into all strategies, policies, plans, and sectoral programs at the national, regional, and local levels to achieve balanced regional and urban development and social justice in Sudan. Regional development planning is the most suitable framework for achieving economic development and social justice in the various states and regions of Sudan.

المقدمة:

لقد عهدت البشرية الانتماء الإقليمي منذ بدء الخليقة، ولكن تزايد الاهتمام بالكيان الإقليمي داخل حدود الدولة الموحدة أو المناطق الثقافية داخل الأمة الواحدة، يرجع إلي أوائل الستينات من القرن الماضي، وبخاصة في الدول النامية التي أصبحت تنظر إلي الحكم الإقليمي علي إنه يلعب دوراً هاماً في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تحتاجه تلك الدول.

وإن الناظر إلي طبيعة الاقتصاد في السودان يجدها تعكس تبايناً في مستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي بين ولايات البلاد المختلفة، وذلك نتيجة للسياسات التنموية المتبعة منذ عهد الاستعمار التي كانت تركز جهود التنمية طوال تلك السنوات في المنطقة النيلية شمال وجنوب الخرطوم، حيث تركزت معظم المشاريع الزراعية الخاصة والحكومية، هذا بالإضافة إلي الصناعات وخدمات التعليم والصحة بالمقارنة بأقاليم البلاد الأخرى.

فقد أوضحت تجربة الثلاث عقود الاخيرة (1990 20-20م) في السودان إن التخطيط للتنمية الاقتصادية لم يصل بالدولة إلى الأهداف التي كانت تنشدها، لأنها ركزت على الناتج القومي في النمو الاقتصادي، وأهملت إلى حد كبير النمو الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، فتفاقمت بذلك مشكلات العطالة وزادت معدلاتها وكثرت الهجرات من الأرياف إلى المدن وتردت الخدمات التعليمية والصحية، فتعالت الأصوات مناديه بإتباع نموذج جديد للتخطيط التنموي يقلل من شبح البطالة ويزيد من إعادة توزيع الدخل القومي باعتباره الغاية والهدف الذي تتجه نحوه جهود التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وحيث كانت قضية العدالة الاجتماعية ولا تزال محل اهتمام دائم من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين لما لهما من إبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية، وإن الثلاث عقود الأخيرة من تاريخ السودان السياسي والاقتصادي ابانت إن قضايا التوزيع العادل للدخل والثروة عرفت تطورا مختلفا باختلاف المناطق والأقاليم في داخل الدولة

تأتي أهمية الورقة من خلال تناولها لموضوع التخطيط الإقليمي وإعطاءه دوراً اكبر في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في السودان بعد تقسيم البلاد إلي ولايات وأقاليم تسعي كل منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. وذلك من خلال الاتي:

1- معرفة أثر التخطيط الإقليمي ومشاريع التنمية الإقليمية علي تحقيق مبدأ التنمية المتوازنة بين المركز والولايات.

2- معرفة أثر خطط ومشاريع التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية.

تتناول الدراسة أربعة محاور، المحور الأول يتطرق إلي الإطار ألمفاهيمي لقضية التنمية الاقتصادية وللتخطيط الإقليمي وتجارب دول العالم في هذا المجال، والمحور الثاني يتناول موضوع التنمية الاقتصادية في السودان، والمحور الثالث يتناول موضوع اللامركزية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، والمحور الرابع والأخير يتعرض إلي حقيقة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية.

المحور الأول : قضية التنمية الاقتصادية

الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم المعاصر إلي عالمين أحدهما غني متقدم والأخر فقير متخلف، وقد أدت تلك الظروف إلي طرح قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها أحدي القضايا الأساسية التي شدت انتباه واهتمام المجتمع الدولي باعتبار أن التنمية قضية الإنسان نفسه وهدفه.

لذا رأت كثير من الدول أن تخطط لاستخدامات مواردها لتحقيق هدف التنمية، فأخذت بأسلوب التخطيط الاقتصادي" Economic Planning" لتوجيه مواردها المادية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً لوجود علاقة قوية وحتمية بين كل من التنمية والتخطيط لكونهما علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، وبما أن عملية التخطيط

تسعي لتغير الواقع والانتقال بالمجتمع إلي وضع جديد، يقتضي هذا أن يكون التخطيط في إطار المعرفة الواقعية للمجتمع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فيه، والبيئة المحيطة به والمؤثرة فيه لأن مشاكل أي مجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة التي يعيش فيها، وهذا أسهم بدوره في تطوير موضوع التخطيط الإقليمي(Regional Planning) الذي يهتم بدراسة البيئة والموارد الطبيعية والبشرية سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة في رقعة محددة من الأرض "إقليم" "Region"*[1] لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبما أن الأقاليم تختلف عن بعضها البعض في الدولة الواحدة من حيث الإمكانيات والموارد والخصائص العامة، هذا يحتم عدم وضع أسس ثابتة للتخطيط الاقتصادي يمكن تطبيقها علي حد سواء في كل إقليم، الشيء الذي يفرض إجراء دراسات علمية متعمقة لكل إقليم علي حده يلعب التخطيط الإقليمي دوراً كبيراً في حصر موارد الإقليم والإلمام بظروفه حتى يمكن وضع خطة للتنمية تهدف للنهوض بالإقليم وإنعاشه[2].

فإقامة التخطيط القومي للتنمية "National Planning "علي قاعدة التخطيط الإقليمي يؤكد علي أن برامج ومشاريع التنمية تعكس الإمكانيات والاحتياجات الحقيقية لكل إقليم، وهذا من شأنه أن يحقق تنمية متوازنة بين الأقاليم وداخل كل إقليم في الدولة الواحدة.

التخطيط القومي والإقليمي للتنمية:

---

[1]\ *Region may by Political or Economic
-A Political region is geographic area designated as governmental administrative unit or dependent territory.
-An economic region is an area with common economic and social problems induced by natural or other condition. Like a river basin or an area with out adequate supplies of water for agriculture "Albert Waterston page 22

[2]\ محمد خميس الزوكة ، (1997م)،التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية- دار المعرفة الجامعية- القاهرة، ص (37) .

التخطيط القومي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، وإن المجتمع أو الدولة تتكون من أقاليم متعددة ومتباينة من حيث كمية ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة لكل إقليم، ولكي تتحقق التنمية على المستوى القومي بطريقة أكثر فاعلية فان الأمر يستلزم تنمية أقاليم الدولة بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية القومية، لذلك كان من اللازم إتباع أسلوب التخطيط الإقليمي للتنمية الذي يهدف إلى تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم الدولة المختلفة.

التخطيط الإقليمي ليس بديلاً لأسلوب التخطيط القومي الشامل وإنما يكمل كل منهما الأخر، فالتخطيط الإقليمي يبدأ من القاعدة بحصر الاحتياجات المحلية والموارد المتاحة لكل إقليم، أما التخطيط القومي الشامل فإنه يتجه من أعلى إلى أسفل أخذاً في اعتباره الصورة الكاملة للاقتصاد القومي، وهكذا يتضح أن أهداف التنمية الإقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية القومية.[3]

التنمية القومية بمفهومها الشامل هي مجمل المحصلة النهائية وجهود الدولة والمجتمع في استقلال إمكاناتها ومواردها المتاحة، وهذا يعني بالضرورة أن عملية إحداث التنمية القومية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق دون أن تشهد كل الأقاليم المكونة للدولة طفرة متوازنة نسبياً في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وإن غياب التنمية القومية المتوازنة يعني اتساع الفجوة بين الأقاليم الأكثر نمواً والأقاليم الأقل نمواً وكلما اتسعت الفجوة كلما تنامي شعور الأقاليم الأقل نمواً بالتهميش، ومن هنا تبدأ التعبيرات والمطالبات السياسية الإقليمية والتي تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات سياسية تسعى بوسائل مختلفة لتحقيق أهدافها التي كثيراً ما تكون لها أبعاد سياسية عميقة على المستوى القومي.[4]

مفهوم التخطيط الإقليمي:

2\ سميرة كامل محمد ، (1998م) التخطيط الاجتماعي مدخل الي القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي، الأوزبكية، الاسكندرية، ص76 .

4\ www.drnorth.org/dup/index.php

التخطيط الإقليمي، يقصد به إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية لمنطقة إدارية معينة في داخل الدولة "ولاية، محافظة، مقاطعة " نظراً لتخلفها النسبي أو نظراً لأهميتها الكبرى في دفع عملية التنمية الاقتصادية إلي الأمام.

ومفهوم التخطيط الإقليمي أيضا قد يشير إلى ثلاثة معاني مختلفة هي:[5]

1/ يعني أن التخطيط للإقليم الاقتصادي أحياناً يمتد إلى ما وراء حدود الدولة، فمثلاً التخطيط لإقليم حوض نهر الهند شمل مساحة من أراضي الهند وباكستان.

2/ يعني التخطيط لقطاع اقتصادي واحد أو أكثر في دولتين أو أكثر من دولة ومثال لذلك تخطيط إقليم قطاع الفحم والحديد في أوربا الذي يضم ستة دول أوربية

3/ يعني التضامن في وضع الخطط القومية مع تكامل الأهداف الداخلية للاقتصاد في عدد من الدول التي تكون أعضاء في منظمات إقليمية ودولية.

وظهرت مدارس فكرية متعددة لتعريف التخطيط الإقليمي تمتد جذورها إلى الاختلافات الفلسفية لمفهوم التخطيط الإقليمي تبعا لتحديد أشكاله الزمانية والمكانية وبالتالي أهدافه.

يعرفه د. (سمير الرديسي) بأنه محاولة لقيادة التنمية الإقليمية ويتضمن عدداً من العمليات المتداخلة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تحدث خلال الإطار المكاني المعرف باسم الإقليم.[6]

يعرفه د.(عبد العزيز مختار) بأنه محاولة موجهة ومنظمة لدراسة المشكلات الإقليمية وضمن الهياكل الشاملة للمجتمع أو الدولة وحل تلك المشكلات بغرض تنمية الإقليم.[7]

دوافع التخطيط الإقليمي:

---

[5]\ Albert waterson , Ibid – page 23

3/ سمير محمد علي الرديسي،(1998م) مدخل للتخطيط الإقليمي ، مؤسسة التربية للطباعة والنشر (الطبعة الأولى) الخرطوم، ص18

4 /عبد العزيز عبد الله مختار ،(1995م) التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص135

من خلال تعريف مفهوم التخطيط الإقليمي وأشكاله يتضح أن الأسباب الداعية للأخذ به تعود بالدرجة الأولى إلى الاختلاف في نوع وحجم الموارد المتاحة في أقاليم الدولة الواحدة والتي تؤدي إلى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي، ويترتب على ذلك إن الأقاليم التي تتميز بوفرة الموارد أو بموقع جغرافي ومناخي أفضل أو الاثنين معاً ترتفع فيها معدلات التنمية وتصبح أغنى اقتصاديا من الأقاليم الأخرى ذات الموارد الأقل وهذه التنمية تؤدي إلى اختلال وعدم تجانس في معدلات التنمية على مستوى الاقتصاد القومي.

علاوة على ذلك فإن الأقاليم الغنية تصبح مركز جذب للسكان الموجودين في الأقاليم الفقيرة، ومع استمرار نزوح السكان يحدث تكدس سكاني يؤثر سلباً على جهود التنمية في الأقاليم الغنية "ولاية الخرطوم مثال لذلك"، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المرتبطة به "أي النزوح"، ولذلك فإن الاهتمام بالتخطيط الإقليمي له ما يبرره فيما يتعلق بضمان النمو المتوازن لجميع الأقاليم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع السكان.

وعلى هذا النحو يعتبر التخطيط الإقليمي متمماً للتخطيط القومي وجزءاً لا يتجزأ منه وتأخذ به المجتمعات التي تتميز بعدم التجانس الذي يؤدي إلى فروق اقتصادية وطبيعية وثقافية بين أقاليم الدولة "السودان مثالاً "، كما إن هذا النوع من التخطيط يساعد على مواجهه احتياجات أفراد المجتمع الضرورية واستغلال الإمكانيات الإقليمية لصالح المجتمعات المحلية التي يتكون منها. [8]

أما الدوافع الأخرى والتي لا تقل أهمية عما سبق ذكره فيمكن حصرها فيما يلي:[9]

- يساعد أسلوب التخطيط الإقليمي على تحقيق الاستقلال الإقليمي التام خاصة عندما تتخصص بعض الأقاليم بنوع من النشاطات مما يستدعي نوعا من التخطيط الإقليمي الذي

1\ سميرة كامل محمد – مرجع سابق - ص 77 .

9\ واثق رسول اغا (2009م) مؤتمر http://www.algeria-tody.com/foum/#_ftn3 حول التخطيط الاقليمي، جامعة دمشق.

يحقق الانتفاع الأعظم في هذه الموارد لصالح الإقليم وباقي أقاليم البلد المجاورة حسب إنتاج الإقليم وسهولة تسويق إنتاجه.

- ومما يدفع للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي هو لتحقيق التنسيق ما بين المناطق والأقاليم عند إعداد الخطط الاقتصادية القومية التي تهدف إلى رفع وتائر النمو الاقتصادي للدولة .
- يساعد اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي على نشر الوعي التخطيطي لدى الجماهير على المستوى الإقليمي والمحلي من خلال اشتراك الجماهير في تحديد الحاجات وصياغة القرارات التي تعتمد عليها الخطط الإقليمية.

يتضح مما تقدم أن دوافع ومبررات التخطيط الإقليمي ليست إقليمية فحسب وإنما لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للبلد ككل رغم أن لكل منها آلية توظف من خلالها توجيهات وسياسات التخطيط الإقليمي لبلوغ الأهداف المنشودة، وهذا بالتأكيد له مجالات أخرى لفهم تلك الآليات يمكن توضيح بعض جوانبها عند معرفة مهام وأهداف التخطيط الإقليمي.

أهداف التخطيط الإقليمي:

الهدف النهائي من أي تخطيط هو تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وهذا يستلزم بالضرورة استغلال جميع الموارد المتاحة في المجتمع بأكبر كفاءة ممكنة، ومن هنا كانت أهمية إدخال أقاليم جديدة في النشاط الاقتصادي.

التخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق درجة من التوازن في نمو أقاليم البلد الواحد، ويتبع هذا بالضرورة دراسة إمكانيات كل إقليم وتخصيص أكثر الاستثمارات ملائمة له "النيل الأبيض مثالاً للاستثمار في السكر"، وقد يكون العائد المتحقق في إنشاء استثمارات معينة في بعض الأقاليم المتخلفة أقل من أقاليم أخرى في بادئ الأمر، إلا إنه في المدى الطويل قد يستفيد الاقتصاد القومي بدرجة اكبر نتيجة لتحقيق وفورات خارجية في هذا الإقليم إلى جانب المزايا الاجتماعية المتحققة من زيادة درجة التجانس بين أقاليم الدولة الواحدة.[10]

1 / محمد سلطان أبو علي،(1985م) – التخطيط الاقتصادي وأساليبه – جامعة القاهرة- مكتبة نهضة الشروق ، ص15.

فاعتماد الاقتصاد القومي على التخطيط الإقليمي للتنمية سيوفر ظروفاً أفضل للتنمية وذلك على اعتبار إن التخطيط للتنمية على المستوى الإقليمي يحقق الأهداف التالية:[11]

- يساعد التخطيط الإقليمي على مكافحة الفقر والبطالة ويقلل من الهجرة إلي المدن.
- يسعى التخطيط الإقليمي للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والمحافظة على البيئة المحلية من جهة أخرى.
- يقلل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار من التكامل الإقليمي بين أقاليم الدولة الواحدة.
- يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية.
- يسعى لتجنب الاختلال الإقليمي للتنمية الاقتصادية ويحقق العدالة الاجتماعية.

تجارب التخطيط الإقليمي في العالم:

عرف العالم لاسيما بلدان أوروبا الغربية في القرن العشرين نماذج من التخطيط الإقليمي، لعل أهمها نموذج تخطيط إقليم لندن الكبرى (greater London) هدف تحقيق التنمية المتوازنة، وتخفيف الضغط على مدينة لندن، بإعادة انتشار حوالي مليون نسمة خارج العاصمة، في إطار التجربة البريطانية الشهيرة، المتمثلة في مشروع المدن الجديدة.

وهناك التجربة الفرنسية كتخطيط إقليم حوض باريس (ile-de-France) ضمن خطة تهيئة التراب الفرنسي، التي تقوم على أساس نظرية أقطاب التوازن بين مختلف الأقاليم الفرنسية، نموذج التخطيط الإقليمي في هولندا، في إطار الخطة الشاملة 2000/1966م لكافة أقاليم هولندا، بما في ذلك التعديل الذي أجري على الخطة عام 1976، ومن أهم عناصر الخطة

[11] / محمد غنائم (2004م)- ورقة دمج البعد البيئي للتخطيط الإنمائي - معهد الأبحاث التطبيقية- عمان ، الاردن، ص 8.

الشاملة، كان خطة راند ستاد أي إقليم العاصمة، والتخطيط الإقليمي للبولدر الشمالي الشرقي من هولندا، ويعتبر الكثيرون أن هولندا قدمت نموذجاً واضحاً في التخطيط الإقليمي.[12]

التخطيط في الدول الاشتراكية:

انه جاء للقضاء على حالة التمايز بين الأقاليم، حيث أن غاية التخطيط الإقليمي في الدول الاشتراكية هي عدم التمايز بين الأقاليم، وهذا ما اقتضى أن تكون الخطط الإقليمية منسجمة مع الخطط المركزية للدولة، بتعبير أخر إن الخطط الإقليمية توضع وتنفذ بشكل مركزي أي أن اتخاذ القرارات التي تخص إقليم يجب أن يتماشى والخطة المركزية العليا التي تصدر في الدولة لمدة معينة والتي تعطي لكل إقليم دورة في إحداث التنمية المكانية.

وفي هذا الصدد لا يمكن إنكار المراحل الأولى للتخطيط الإقليمي في الدول الاشتراكية التي سعت خططها المكانية في أن تتبع نفس أسلوب الدول الرأسمالية ألا وهو استثمار الطاقات والموارد في المناطق التي فيها طاقات وموارد كافية، لذلك حصل التمايز بين أقاليمها فكانت تلك خطوة ضرورية لتنمية اقتصادها كما حصل في بولندا وحتى روسيا بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت المرحلة التالية من ممارسة أسلوب التخطيط الإقليمي هي التركيز على المناطق المتخلفة من خلال إمكانات الاقتصاد المتطور الذي خلقته المرحلة الأولى، وفعلا استطاعت كثير من الدول الاشتراكية إقامة صناعات كبيرة ومتطورة في مناطق مختلفة ورغم أن قسماً منها كان لا يحقق أرباحا كبيرة وأحيانا خسارة، إلا أن قابليتها على البقاء ونجاحها في تطوير المنطقة اجتماعيا واقتصاديا يعتبر هو الربح لأنه هو المنشود من الخطط الإقليمية.

التخطيط في الدول النامية:

[12] http://www.algeria-tody.com/foum/#_ftnv/2009\واثق رسول اغا الموقع سبق ذكره

نقصد بالدول النامية من وجهة نظر تخطيطية تلك الدول التي تمتاز بوجود فروق كبيرة في التحضر بين أقاليمها وبكثرة المناطق المتخلفة فيها، وظهور التمايز الواضح بين المناطق التي فيها تنمية وتلك التي تترك بلا مشاريع اقتصادية هي تلك الدول ذات الصفات الإدارية والفنية التي تختلف بين بلد وآخر حسب مدى إتباعها لأساليب المركزية في التخطيط أو بكيفية اتخاذ القرار، لذلك صار التخطيط الإقليمي في العراق مثلا يختلف عنه في مصر ويختلف عنه في الهند أو فنزويلا أو البرازيل لاختلاف الصفات في هذه البلدان أو كانت جميعها توصف بالنامية. [13]

ففي تجربة الهند للتخطيط الإقليمي التي كانت بدايتها في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات إنما كانت جراء ظهور مشاكل تنموية حادة في المدن الكبيرة وأقاليمها نتيجة هجرة أعداد كبيرة من سكان الأرياف المحيطة إلى مراكز المدن مما تسبب في هدر كثير من الموارد في المناطق المحيطة بالمدن والمرتبطة معها اقتصاديا واجتماعيا.

وبشكل عام يمكن القول أن فترة الستينات وما تلاها كانت بداية العمل بأسلوب التخطيط الإقليمي في الدول النامية وخاصة في السبعينات بعد النجاح الذي حققته الدول الاشتراكية والرأسمالية على السواء، فكانت تجربة العراق ومصر والبرازيل والهند دليل ناصع على نجاح فكرة أسلوب التخطيط الإقليمي في الدول النامية وإن اختلفت أساليب ومستويات تحقيق أهداف كل منها.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في السودان

إن تركيبة الاقتصاد السوداني منذ بدايات عهد الاستعمار البريطاني والي نهايات الحكم الثنائي كانت تعكس تبايناً في مستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم البلاد المختلفة، وذلك لأن إدارة الحكم الاستعماري كانت تركز جهود التنمية طوال سنوات حكمها

[13] http://www.algeria-tody.com,fourm/#_ftnv/2009 \واثق رسول اغا الموقع سبق ذكره

في المنطقة النيلية شمال وجنوب الخرطوم، حيث تركزت معظم المشاريع الزراعية الخاصة والحكومية، هذا بالإضافة إلي الصناعات وخدمات التعليم والصحة بالمقارنة بأقاليم البلاد الأخرى. وانعكس هذا التفاوت في التطور الاقتصادي بين مناطق ومديريات السودان المختلفة، وداخل كل مديرية في نفس الوقت.14

بعد استقلال السودان عام 1956م ورثت الحكومات الوطنية نمطاً مركزياً في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والذي كان يتمركز في وسط السودان حيث كان يخدم هذا النمط المركزي أهداف المستعمر المتمثلة في الاستغلال الأمثل لموارد السودان وبأقل تكلفة لصالح نهضتها الصناعية في أوربا خاصة مصانع (لانكشير) للغزل والنسيج البريطانية والتي اعتمدت بصورة أساسية في نهضتها على أقطان مشروع الجزيرة. وبتركيز مشروعات التنمية جغرافياً بوسط السودان في ما يعرف بمثلث الرخاء (الخرطوم كوستي سنار)، وبدأت ظاهرة المركز والهامش مع اتساع الفجوة بصورة تدريجية في المجالات التالية:[15]

أ/ التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية: فمثلاً في مجال التنمية والاستثمار الصناعي نجد انه حتى عام 1980م كان مثلث الرخاء يملك أكثر من «75%» من جملة المصانع في السودان.

ج/ تنمية المشاركة في قيادة العمل الإداري والسياسي حيث تشير دراسة أجريت في العام 1981م إلى أن «84%» من الدرجات العليا في الخدمة المدنية في السودان عامة يحتلها (المركز) و«16%» فقط لبقية أقاليم السودان (الهامش).

14\ تيم تبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ، دار الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية، 1994م، ص138.

15 /جمعة كنده كومي(2008م) ورقة في ندوة السلام ومستقبل الوحدة في السودان، عقدت في جامعة جوبا، الخرطوم، حول وضع المناطق الثلاث واثرها علي مستقبل السودان السياسي، جريدة الصحافة العدد 45297 بتاريخ 2008/3/18م.

لقد أحدث هذا التباين في التنمية بين المركز والأقاليم آثاراً سلبية على الأقاليم وأهم هذه الآثار تتمثل في خلخلة البنية الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق نتيجة لعدة ظواهر أهمها:

أ- الهجرة المنتقاة من أبناء الأقاليم إلى المركز وصيرورتهم جزءاً من آليات تحكم المركز على الأقاليم.

ب- استغلال موارد الأقاليم الطبيعية الخامة وبأقل تكلفة لصالح المركز حيث يتم تصنيعها ورفع قيمتها وإعادتها بأسعار عالية كمستهلكات في ذات الأقاليم.

ج- استغلال موارد الأقاليم البشرية غير المدربة وبأجور زهيدة في أعمال هامشية وخدمية لصالح رفاهية مجتمع واقتصاد المركز.

لقد أدت هذه الظواهر إلى انهيار ركائز التنمية ليس في الأقاليم فحسب بل في المركز أيضاً لاعتماده أساساً على قدرات الريف الطبيعية والبشرية في نهضتها وبالتالي انهارت التنمية القومية بإكملها بصورة تدريجية مما أدى إلى الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وما ترتب علي ذلك من هجرات داخلية من المناطق الأقل تطوراً إلي المناطق الأكثر تطوراً، حيث كان لهذا التفاوت والاختلال في التطور الاقتصادي تأثيراته ونتائجه السياسية الهامة، وتختلف هذه التأثيرات من منطقة إلي أُخري وذلك علي حسب تفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية، ففي المناطق الجنوبية مثلاً برزت الدعوة للحكم الذاتي والانفصال وذلك بحكم التمايز الثقافي والتاريخي والاقتصادي، وفي المناطق الأخرى اتخذت الحركات الإقليمية أشكالاً أُخري تتركز حول الاحتجاج علي الإهمال التنموي من قبل الدولة لتلك المناطق والمطالبة بتطويرها اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً.[16]

المحور الثالث: اللامركزية والتنمية الاقتصادية في السودان

أن الآراء والحجج المؤيدة للامركزية متعددة، بدءاً بمساهمة الحكم اللامركزي في

[16] / تيم تبلوك، مرجع سبق ذكره، ص140

عملية التنمية السياسية بتدريب القيادات من خلال ممارستها للعمل السياسي في أجهزة الحكم المحلي، وإنتهاءاً بالفوائد المادية المتمثلة في الاستثمارات المحلية في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. فسلطات الحكم المحلي أو الإقليمي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في إنجاز الهدف الرئيسي الذي تسعي إليه الدول النامية وهو تأمين أكبر عائد من الموارد البشرية والمادية المتاحة ورفع مستوي المعيشة في تلك الدول.

كما إن أغلب دول العالم تتجه الآن إلي أن تتولي سلطات الحكم الإقليمي والمحلي مسؤوليات أكبر في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وألا يقتصر دورها كما كان في الماضي علي تقديم الخدمات الأولية فقط، وإنما يمتد إلي مجال أكثر من ذلك بإسهام هذه السلطات في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية.17

أن تطبيق اللامركزية في مجال التخطيط والتنمية الإقليمية، يعمل علي تطويع برامج التنمية إزاء حاجات المجتمع المحلي ومتطلباته، نظراً لأنها تسمح بمشاركة المجتمعات في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية في مناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية القومية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن.

وقد تنبهت حكومة السودان لهذا الوضع وبدأت باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحقيق تنمية إقليمية متوازنة أو علي الأقل التخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة، ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في فترة الحكم المايوي (1969-1984م) نقل السلطات الادارية من المركز إلي الأقاليم وتكريس سياسة الانفتاح علي الريف لخدمة أغراض التنمية الإقليمية، وذلك من منطلق أن التنمية الإقليمية لا تحقق من أعلي(Top down) فقط، بل يمكن أن تحدث من أسفل(Bottom up)، ومن خلال

17\ شيخ الدين من الله ، (1998م)،الحكم المحلي خلال قرن عرض لتجربة السودان (1899م-1998م) ، مطابع العملة، الخرطوم ، ص40.

مشاركة فاعلة للمجتمعات السكانية المستهدفة بالتنمية، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التنمية عموماً والتنمية الإقليمية علي وجه الخصوص معقدة ومتشعبة، وليس من السهل تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من المركز.

فأنشأت ذات الحكومة في عام 1980م وحدات للتخطيط الاقتصادي في الأقاليم وتم إنشاء ميزانية لكل وحدة، كما تم إنشاء إدارة تسمي إدارة التنمية الإقليمية تقوم بتحديد مشروعات التنمية الإقليمية بالأقاليم، ويتم تمويلها عن طريق وزارة التخطيط الاقتصادي، وأستمر ذلك الوضع إلي عام 1984م حيث جاءت الفترة التي تلت الانقلاب علي(حكومة مايو)، والتي كانت فيها عملية التنمية شبه متوقفة، حيث تركز الاهتمام في هذه الفترة علي العمل السياسي وغياب مشروعات التنمية.18

عندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطني في عام 1989م، قسمت السودان إلي ولايات بدلاً عن أقاليم، وتم نقل سلطات المركز الادارية إلي الولايات كوسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك انطلاقا من أن إشراك الولايات في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الإقليمية والمحلية سيقوى الإحساس بالمواطنة، وكما إنه سيسرع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأنشأت إدارة تنمية الولايات بوزارة التخطيط الاقتصادي، ثم انتقلت أخيراً هذه الإدارة إلي صندوق دعم الولايات.

المحور الرابع: التخطيط للتنمية الإقليمية في السودان:

التنمية الإقليمية هي مفهوم اعم وأشمل ويأخذ بعدا اقتصاديا، اجتماعيا يعني بالاستفادة من الموارد والمزايا النسبية والمطلقة التي يتمتع بها إقليم معين بحيث يشكل هذا الإقليم وحدة اقتصادية متكاملة تتمتع بمزايا وعوامل جغرافية وطبيعية مشتركة.

[18]\ التجاني نقطة اسوم، (2007م)، تقويم عمليات تخطيط مشروعات التنمية الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان ، كلية الاقتصاد، ص81.

كما يعتبر التخطيط للتنمية الإقليمية أحد أهم الوسائل للتخلص من ظاهرة التباين الإقليمي والمكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية القومية.

فالحديث عن التخطيط للتنمية الإقليمية في السودان جاءت الإشارة إليه أول مرة في الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(77-1983م)، حيث أُفرد باب كامل في الخطة يسمي بالتنمية الإقليمية، فأدي الاهتمام بالتخطيط الإقليمي من قبل الدولة في تلك الفترة إلي إظهار حقيقة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان والتي أُخضعت لدراسات وبحوث علمية من قبل سودانيين وأجانب.[19]

ففي عام1971م استقدمت حكومة السودان بعثة من منظمة العمل الدولية(ILO) بطلب منها لتكون عون في تحليل الاقتصاد السوداني، وتقديم مقترحاتها فيما يتعين علي حكومة السودان فعله لتحقيق ثلاثة مقاصد كانت مجالات اهتمام المجتمع الدولي، وهي النمو، العمالة، عدالة توزيع الثروة.

وفي عام1976 م رفعت البعثة تقريرها لحكومة السودان متزامناً مع بداية الخطة الستية(77-1983م) التي كانت الحكومة بصدد إعدادها وآملة أن تأخذ الخطة في الاعتبار نتائج الدراسة وهي الحقائق الآتية: [20]

أولاً: إن اقتصاد السودان في مجمله اقتصاد زراعي ولكنه يتصف بالثنائية (Dualism)، هنالك القطاع الزراعي الحديث عماده الزراعة المروية والمطرية الآلية من جانب، والقطاع الزراعي التقليدي عماده تربية الماشية والزراعة المطرية بدون استخدام الآلة من جانب آخر.

ثانياً: إن القطاع التقليدي يتمثل بصفة أساسية في الإقليم الجنوبي والأقاليم الغربية (كردفان

---

19 / الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(77/78- 82/1983م) المجلد الاول ، وزارة المالية والاقتصاد، الخرطوم، ديسمبر 1976م، ص46.

20 / آدم الزين وآخرون (2003م)، ورقة في ندوة التنمية مفتاح السلام في دارفور, جامعة جوبا مركز دراسات السلام, الخرطوم، ص7-8.

ودارفور) وبعض المناطق في بقية أقاليم السودان.

ثالثاً: إن المشاريع التنموية الاقتصادية والمشاريع الخدمية (صحة وتعليم... الخ) علي مر السنين تركزت في مناطق القطاع الزراعي الحديث.

رابعاً: إن تركيز التنمية والخدمات بهذه الكيفية خلق غبناً تنموياً في مناطق القطاع التقليدي.

خامساً: إن نحو 75% من العمالة المنتجة تأتي من القطاع التقليدي.

سادساً: إن مدخلات الإنتاج في القطاع التقليدي أقل تكلفة منه في القطاع الحديث ومع ذلك فإن مردود الاستثمار في كلا القطاعين يكاد يكون متساوي.

وخلصت البعثة إلي توصيه رئيسية تتلخص في إنه يتعين علي الخطة الستية التي كانت الدولة تزمع إعدادها أن تعطي القطاع التقليدي النصيب الأكبر من الإستثمارت.

في عام 1979م قام مارتن آدمز وجون هاول بنشر مقالة في مجلة (Economic Development Cultural Change) بعنوان(تنمية القطاع التقليدي في السودان) وقد خلصا إلي نتيجة مفادها إن الخطة الستية(77/1983م) لم تأخذ بتوصية منظمة العمل الدولية، بل واصلت تركيز التنمية والخدمات في مناطق القطاع الزراعي الحديث، مع إعطاء القطاع التقليدي النذر اليسير من مشاريع التنمية المتفرقة هنا وهناك.

وعليه لم تكن منظمة العمل الدولية هي الجهة الوحيدة التي تلفت نظر حكومة السودان إلي ظاهرة التنمية غير المتوازنة وعلاقتها بالغبن التنموي، فلقد نشر ديفيد رودن في عام 1974م مقالة بالإنجليزية بعنوان (التفاوت التنموي الإقليمي والتمرد في السودان) في مجلة(The Geographical Review) المجلد(64) العدد الرابع أكتوبر 1974م، ربط فيها بين التمرد في جنوب السودان والتخلف التنموي النسبي لذلك الإقليم، وأهم من ذلك أثبت(رودن) حقيقة التركيز التنموي في وسط السودان الذي يرجع في بداياته إلي عهد الحكم الأجنبي الذي كان منحازاً إلي نظرية التنمية البؤرية(Growth Pole Theory). [21]

[21] / آدم الزين وآخرون, مرجع سابق , ص9

وفي عام1977م قام ليز(Less) وبروكس(Brooks) بنشر كتاب بالإنجليزية بعنوان(التنمية الاقتصادية والسياسة في السودان) تحدثا فيه عن التنمية غير المتوازنة في السودان، وأشارا إلي واحدة من الانتقادات التي وجهت إلي سياسات التنمية في السودان هي عدم العدالة والمساواة في توزيع جهود التنمية، لأنها منصبة تجاه قطاع ضيق في الاقتصاد الوطني يمثل مناطق الوسط (الخرطوم والجزيرة) وأكدا علي إن من المظاهر الهامة لتقدم عملية التنمية في السودان مستقبلاً هي أن تغلب النزعة تجاه المناطق الجغرافية(الأقاليم) لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة.22

وأيضاً من الدراسات الحديثة التي قام بها نفر من أساتذة الجامعات السودانية وقام بنشرها مركز دراسات السلام بجامعة جوبا في عام 2003م ، ندوة (التنمية مفتاح السلام في دارفور) التي أثبت التفاوت الإقليمي في مجال التنمية بالنسبة لكل أقاليم السودان وهذا التباين يتضح بالمقارنة، حيث إن بعض أقاليم السودان أقل حظاً في التنمية من بعضها الآخر مشيرة إلي ضرورة إزالة التفاوت النسبي بين الأقاليم في مجال التنمية تفادياً لظاهرة الغبن التنموي ومضاره علي الوحدة الوطنية.

فالتوزيع غير المتوازن للاستثمارات سبب للتفاوت التنموي الكبير بين الأقاليم في السودان، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بقضية التنمية الإقليمية، وبالتالي يجب النظر إلى التنمية الإقليمية على أنها الطريقة الفعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأحد المداخل لإعادة توزيع الدخل والثروة.23

التنمية الإقليمية وقضية العدالة الاجتماعية:

إن قضية العدالة الاجتماعية والفقر كانتا ولا تزالان محل اهتمام دائم من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين لما لهما من إبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية، وان

[2] \ Less and Brooks , The Economic and Political Development of the Sudan , page 141, Manillan press, London 1977.
[2]\ www.drnorth.org/dup/index.php

تاريخ السودان السياسي والاقتصادي الحديث يبين لنا إن قضية العدالة الاجتماعية في السودان عرفت تطورا مختلفا باختلاف المناطق والأقاليم في داخل الدولة.

ويرجع السبب في ذلك إلي اختلالات التوازن مابين القطاعات الاقتصادية وما بين الأقاليم في الدولة، والتي يجب معالجتها في إطار نظرة قومية شاملة للتنمية تقوم بوضع السياسات التنموية وفقاً للظروف الاقتصادية الراهنة والموارد البشرية والمادية المتوفرة في كل قطاع أو إقليم وهذا من شانه تحقيق العدالة الاجتماعية وحل مشكلة التنمية الإقليمية غير المتوازنة من خلال العمل علي:[24]

1/ تقليص اختلالات التوازن مابين القطاعات:

علي صعيد قطاعات النشاط الاقتصادي ينبغي العمل علي التوازن بين الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية وذلك من اجل ضمان الحاجيات الاجتماعية الأساسية وفي نفس الوقت ضمان ديمومة النمو الاقتصادي، حيث لا يمكن تصور نمو اقتصادي مع تفاقم الفوارق الاجتماعية.

2/تقليص الفوارق الإقليمية:

علي الصعيد الإقليمي ينبغي وضع إجراءات ترمي للحد من الفوارق مع ضمان التوازن الجهوي الإقليمي وذلك عن طريق إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والدخل التي تسبب توزيعها غير العادل باختلالات التوازن داخل الدولة. إن تمركز النشاطات الاقتصادية في المناطق الحضرية بالإضافة إلي التمدن السريع قد تسببا في إحداث فوارق جهوية إقليمية.

3/ اللامركزية:

[24] / عبد الحميد براهيمي (1997م)،العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ص192.

إن الإسراع في تنفيذ اللامركزية الإدارية والوظيفية من شانه إن يشجع علي التكفل بالتنمية المحلية، لان اللامركزية تستطيع إن تقوم بدور ايجابي في محاربة اختلالات التوازن علي المستوي الجهوي الإقليمي والقطاعي.

فعلي النطاق الإقليمي ينبغي منح المناطق والأقاليم الأقل نمواً استقلالية التسيير حتى تأخذ علي عاتقها التنمية المحلية وحتى تتمكن من تصميم وضع وتنفيذ برامج خاصة بالإنتاج تستطيع بها تغطية الحاجيات الأساسية المحلية.

علي المستوي القطاعي تتمثل اللامركزية في تحرير المبادرات الخلاقة والهادفة إلي زيادة الاستثمارات المنتجة في إطار سياسة اقتصادية قوامها تقليص اختلالات التوازن مابين القطاعات، والحد من الفوارق الجهوية ومبنية أساسا علي الانسجام مابين القطاعات داخل الدولة.

وبناءاً علي ما تقدم فإن أهم ما يبشر بإمكانية تجاوز أزمة التنمية الإقليمية غير المتوازنة وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي في السودان هو الاعتراف من قبل الدولة بأن بعض أقاليم السودان أقل حظاً في النمو من المناطق الأُخرى مثل(جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة)، كما أخذت أقاليم أُخرى من السودان تعبر عن الإهمال التنموي الذي أصابها مثل(دارفور وشرق السودان)، وهذا لا يعني إن أقاليم السودان الأخرى سعيدة بنصيبها من الإنفاق التنموي.

وخُلصت الورقة إلي إن خطط وبرامج التنمية في السودان نجدها في معظمها ركزت علي التنمية القطاعية، ولم تهتم بالتخطيط للتنمية الإقليمية من خلال التوزيع العادل للاستثمارات علي أقاليم السودان المختلفة، الشيء الذي أدى إلي تدهور التنمية في بعض أقاليم السودان وما ترتب علي ذلك من ظهور حركات التمرد في تلك الأقاليم والمناطق(الشرق والغرب) مطالبةً بتحقيق التنمية في مناطقها، وبالتالي فإن هذا الوضع يقودنا إلي ضرورة استصحاب عملية التخطيط الإقليمي للتنمية في السودان مستقبلاً تفادياً لسلبيات وإخفاقات تلك

الخطط والبرامج ولتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة لكل أقاليم السودان.

وتوصلت الورقة إلي نتائج وتوصيات هامة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

النتائج:

- إن السياسات التنموية المنتهجة منذ عهد الاستعمار والي ما بعد الاستقلال شجعت هي الاخري علي التمدن والتصنيع وساعدت في توفير فرص العمل والخدمات (التعليم والصحة) في المناطق الحضرية، قد تسبب ذلك في إحداث فوارق جهوية وإقليمية في داخل الدولة.

- التخطيط للتنمية في السودان يتم علي مستوي القطاع لا الإقليم، الشيء الذي جعل بعض الولايات والأقاليم تفتقر إلي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ترتب علي ذلك خلق كثير من المشاكل السياسية والاجتماعية التي أقعدت البلاد عن ركب التنمية والتقدم.

- إن المشاريع التنموية الاقتصادية والمشاريع الخدمية(صحة وتعليم ومياه) علي مر السنين تركزت في مناطق القطاع الزراعي الحديث، وإن تركيز التنمية والخدمات بهذه الكيفية قد خلق غبناً تنموياً في مناطق القطاع التقليدي.

- إن هنالك غياب للهياكل المؤسسية والمتخصصة والمعنية بعملية التخطيط التنموي علي المستوي المحلي والإقليمي، وبالتالي غياب المشاركة المجتمعية في عملية تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، وهذا بدوره ينعكس سلباً علي فاعلية عملية التخطيط التنموي الإقليمي.

- أن خطط وبرامج التخطيط التنموي في السودان تتنزل من أعلي إلي أسفل، ولا تأخذ في اعتبارها احتياجات وقضايا المجتمعات المحلية المستهدفة بالتنمية وإشراكها بفاعلية في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعني بالتنمية الإقليمية أو المحلية.

التوصيات

–إن التخطيط التنموي في السودان يصب في قوالب القطاعات الاقتصادية ولا يتأسس علي الوحدات الجغرافية(الأقاليم)، وعليه فان التخطيط التنموي الإقليمي هو الإطار الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ولايات وأقاليم السودان المختلفة.

– ترسيخ البعد الإقليمي في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية بهدف تحقيق الإنماء الإقليمي والحضري المتوازن.

–يجب إجراء دراسات علمية متعمقة لكل ولايات وأقاليم السودان تقوم بحصر موارد الولاية أو الإقليم والإلمام بظروفها الطبيعية والاجتماعية حتى يمكن وضع خطط وبرامج للتنمية تعكس الإمكانيات والاحتياجات الحقيقية لكل ولايات وأقاليم السودان، وذلك تفادياً لسلبيات وإخفاقات خطط وبرامج التنمية السابقة ولتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة لكل ولايات السودان.

– قيام مجالس ولائية وإقليمية متخصصة ومعنية بالتخطيط التنموي في الولايات تقوم بإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في مناطق الولايات المختلفة ومنحها الصلاحيات والمهام التي تمكنها من تنفيذ مهامها التنموية بنجاح خصوصا في الجوانب المالية والتشريعية.

– لابد من إشراك المجتمع المحلي ومواطني الولايات والأقاليم في تنفيذ المشروعات التي تقوم في مناطقهم وأن لا يتم إنزال الخطط والبرامج التي تعني بالتنمية المحلية أو الإقليمية من أعلي إلي الأسفل دون اعتبار لإحتياجات وقضايا سكان المنطقة المراد تنميتها.

المراجع العربية:

1/ آدم الزين وآخرون، ورقة التنمية مفتاح السلام في دار فور، مركز دراسات السلام، جامعة جوبا 2003م.

2/التجاني نقطة اسوم، تقويم عمليات تخطيط مشروعات التنمية الإقليمية وتنفيذها ومتابعتها في السودان، دراسة حالة ولاية جنوب كردفان في الفترة من 1995م –2005م. رسالة دكتوراه في الإدارة العامة، غير منشورة، جامعة السودان، 2007م.

3/الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(78/77– 1983/82م) المجلد الاول ، وزارة المالية والاقتصاد، الخرطوم، ديسمبر 1976م،.

4/جمعة كنده كومي(2008م) ورقة في ندوة السلام ومستقبل الوحدة في السودان، عقدت في جامعة جوبا، الخرطوم، حول وضع المناطق الثلاث واثرها علي مستقبل السودان السياسي، جريدة الصحافة العدد 45297 بتاريخ 2008/3/18م

5/تيم تبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني، دار الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية 1994م.

6/ سمير محمد علي الرديسي، مدخل للتخطيط الإقليمي، الطبعة الأولي، مؤسسة التربية للطباعة والنشر، 1998م.

7/ سميرة كامل محمد، التخطيط الاجتماعي مدخل إلي القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الأزبكية، الإسكندرية 1998م.

8/ شيخ الدين من الله، الحكم المحلي خلال قرن عرض لتجربة السودان(1899م–1998م) مطابع السودان للعملة، الخرطوم 1998م.

9/عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، 1995م.

10/عبد الحميد براهيمي العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية،1997م.

11/ محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وإبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية،1997م.

12/ محمد سلطان أبوعلي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة 1985م.

13/ محمد غنائم، دمج البعد البيئي للتخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، 2004م.

14/محمد عبدالله محمد احمد، دور التخطيط الاقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، الفترة من 1980م -2009م. رسالة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة السودان، 2010م.

المراجع الأجنبية: .

1\ Albert Waterston, Development Planning Lessons of experience, Landon, 1982.

2\ Less and Brooks, the Economic and Political Development of the Sudan, Manillan Press, Landon 1977.

مواقع الانترنت

1\http:\\ www.drnorth.org/dup/index.php

2\http://www.algeria-tody.com.